محاضرات مادة المالية العامة والتشريع المالي - المحاضرة ٦

❖ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

النفقات العامة لها آثار اقتصادية متعددة، فكل نفقة تقوم بتنفيذها الدولة تترتب عليها مجموعة من الآثار، في هذه الحالة عندما تقوم الدولة بتنفيذ أية نفقة يجب عليها حساب الآثار التي يمكن ان تتمخض عن هذه النفقة لذلك يطلق عليها البعض النفقات الوظيفية أو وظيفة النفقات. وقبل الدخول في بحث الآثار الاقتصادية للنفقات العامة علينا ان نميز بين وظيفتين للدولة فيما يخص النفقات.

إذ نستطيع ان نقسم الاقتصاد العام الى قسمين: قطاع عام بالمعنى الضيق وقطاع عام بالمعنى الواسع. القطاع العام بالمعنى الضيق يتمثل بالوظائف التي تقوم بها الدولة بوصفها سلطة آمرة أي انها الوظائف التنظيمية والسيادية للدولة. اما القطاع العام بالمعنى الواسع فهو يتأتى من الوظائف التي تقوم بها الدولة بوصفها دولة منتجة أي ان هذه الوظائف تقوم بها الدولة من منطلق وظيفتها الإنتاجية والاقتصادية.

ويمكن التطرق هنا إلى نوعين من الآثار المترتبة على زيادة النفقات العامة أحدهما على الإنتاج القومي والآخر على الاستهلاك القومي.

• أثر زيادة النفقات العامة على الإنتاج القومي:

زيادة النفقات العامة ـــــ> زيادة الطلب الكلي ـــــ> زيادة الانتاج القومي ـــــ> زيادة الاستخدام (التشغيل)

عند بحث أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي تؤخذ النفقات بصورة عامة، أي أننا هنا لا نفصل بين الوظيفة التنظيمية والسيادية للدولة من جهة، والوظيفة الإنتاجية والاقتصادية من جهة أخرى. إن زيادة النفقات العامة تعني في الغالب زيادة في الطلب الكلي، حيث ان النفقات العامة تعتبر عنصر إضافة أو حقن للاقتصاد القومي، ولكن علينا في هذا الإطار أن نميز بين نفقات عامة حقيقية وأخرى تحويلية (تقسيم بيجو للنفقات الذي تم التطرق إليه سابقا)، فالأولى تؤدي حتماً الى زيادة الطلب الكلي، أما الثانية فتعتمد على طريقة استخدام المستفيدين للدخول المستلمة. وعندما تحصل الزيادة في الطلب الكلي يؤدي ذلك الى زيادة في الإنتاج القومي وخاصة إذا كانت هناك مرونة في الجهاز الانتاجي، وان زيادة الانتاج القومي يؤدي بدوره الى زيادة استخدام القوى العاملة إلا إذا كانت هناك حالة الاستخدام الكامل.

ولكي نبحث أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي بصورة تفصيلية نقسم النفقات الى الأنواع الآتية:

أ – النفقات الانتاجية.

ب – النفقات الاجتماعية.

ج – النفقات العسكرية.

أ -النفقات الانتاجية: يمكن التطرق الى هذا النوع من النفقات من خلال جانبين، جانب الدولة المنتجة، وجانب الإعانات. ففي ظل التطور الحديث للمالية العامة أصبحت الدولة تدخل مباشرة ببناء المشاريع وإنتاج الخدمات والسلع الاستهلاكية والاستثمارية، وهذا ما يعني بالمحصلة زيادة في الإنتاج القومي، أما في جانب الإعانات فسابقاً كان للإعانات وظيفة واحدة تتمثل بحماية المستهلك من ارتفاع الأسعار، فعندما تقدم الدولة الإعانات الى مشروع معين سوف يسهم ذلك بتقليل تكاليفه ومن ثم انخفاض في مستوى أسعار منتجاته وهذا ما يعني بالمحصلة

دعماً للمستهلك. أما في ظل التطور الحديث للمالية العامة فقد بات للإعانات أهداف أخرى تسهم من خلالها الدولة بزيادة الإنتاج القومي. ومن ذلك ما يأتي:

١. تقوم الدولة في بعض الاحيان بتقديم الإعانات الى بعض المشاريع التي تقوم بإنتاج سلع وخدمات مهمة وخاصة إذا شهدت تلك المشاريع حالة عجز في ميزانيتها وذلك لتشجيع المنتجات في هذه المشاريع وهنا قد تكون الإعانة سلبية من خلال إحداث فراغ ضريبي يتمثل بالإعفاء من بعض الضرائب أو جميعها، او إعانة إيجابية التي تكون على شكل مبلغ من النقود يقدم الى هذه المشاريع لتعزيز نفقاتها.
٢. تتعرض بعض المشاريع الى حالة من التقادم بالنسبة لآلاتها ومعداتها فتقوم الدولة هنا بتقديم الإعانات الإيجابية لتمكين هذه المشاريع من إحلال آلات ومعدات حديثة ومتطورة بدلاً من القديمة والمستهلكة الأمر الذي يسهم بزيادة تكوين رأس المال في الدولة ومن ثم زيادة في الإنتاج القومي.

ب – النفقات الاجتماعية: يمكن تقسيم هذا النوع الى تحويلات نقدية وتحويلات عينية من السلع والخدمات. فالنوع الأول من التحويلات يقدم على شكل إعانات مثل إعانات البطالة وإعانات الضمان الاجتماعي وإعانات لذوي الدخل المحدود، وهذه الإعانات تقدم لفئات يكون ميلها الحدي للاستهلاك مرتفعاً وخاصة نحو السلع الأساسية أو السلع الضرورية، الأمر الذي يعني بالمحصلة زيادة الإنتاج القومي من هذه السلع لتلبية الطلب المتزايد عليها. أما التحويلات العينية من السلع والخدمات فتقوم الدولة بتقديمها في بعض الاحيان بهدف زيادة إنتاج سلعة معينة. على سبيل المثال قد تقوم الدولة ببناء مساكن لبعض الفئات في المجتمع وهذا يعني بالإضافة الى هدفه الاجتماعي تحقيق زيادة في الطلب على المواد الإنشائية الأمر الذي يترتب عليه زيادة في إنتاج هذه المواد لتلبية الطلب المتزايد عليها.

ج – النفقات العسكرية: كان الفكر الكلاسيكي (التقليدي) لا يؤمن بوجود الدولة المنتجة ويعتبر كل النفقات العامة نفقات استهلاكية، ومن ضمن ذلك النفقات العسكرية، أما في ظل التطور الحديث للمالية العامة فيمكن للنفقات العامة أن يكون لها أثر على الانتاج القومي انكماشا أو توسعا. فالقطاع العسكري يمكن ان يزاحم القطاع المدني على الموارد أو عناصر الإنتاج، وهذا يؤدي الى ندرتها من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى الأمر الذي يحدث أثراً انكماشيا على الإنتاج القومي. أما الأثر التوسعي للنفقات العسكرية على الإنتاج القومي فيمكن أن ننظر إليه من جانبين:
أ – إسهام القطاع العسكري ببناء رأس المال الاجتماعي (البنى التحتية) مثل المطارات والجسور والطرق وهذا ما يسهم بتعزيز الإنتاج القومي.
ب – تسهم حالة الحرب من خلال ما تولده من تحدي للعلماء والباحثين بالعديد من الإنجازات والابتكارات العلمية. وعندما تضع الحرب أوزارها يمكن ان تنقل هذه الإنجازات والمبتكرات من القطاع العسكري الى القطاع المدني وبما يوسّع من الإنتاج القومي. كما يمكن ان تسهم النفقات العسكرية بتعزيز حالة ميزان المدفوعات للبلدان إذ من الممكن أن تدخل النفقات العسكرية في ظل ما يسمى بسياسة تصنيع السلاح من أجل التصدير أو التعويض عن الاستيراد بما يؤدي إلى توفير عملة أجنبية للبلد ومن ثم يسهم بتحسين حالة ميزان المدفوعات تجاه الدول الأخرى.

- **الآثار المرتبطة بالاستهلاك القومي:** يمكن ان ننظر الى أثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي من ثلاث زوايا:

الزاوية الاولى: الاستهلاك الحكومي: فكلما زادت النفقات الجارية (الاستهلاكية) أدى ذلك الى ارتفاع في مستوى الاستهلاك القومي.

الزاوية الثانية: المرتبات والاجور: سواء كانت مقدمة للمستمرين بالخدمة أم المتقاعدين، وللمرتبات والاجور أيضاً أثر إيجابي على الاستهلاك القومي، أي تحدث أثر توسعي بهذا الاستهلاك.

الزاوية الثالثة: الإعانات: ويمكن ان نتناولها في جانبين:

١. الإعانات التي تقدم الى الأفراد والفئات الاجتماعية ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك: مثل إعانات البطالة والضمان الاجتماعي والإعانات المقدمة لذوي الدخل المحدود وهذه عادة ما تســـــهم بزيادة الاستهلاك القومي.
٢. الإعانات التي تقدم الى المشاريع والتي تقوم بتقليل تكاليف الانتاج ومن ثم أسعار المنتجات للمشاريع، هذا ما يسهم حسب قانون الطلب بزيادة الاستهلاك القومي، لكن هنا يجب الانتباه الى مصدر تمويل هذه الإعانات من الإيرادات. فإذا قام الأفراد بدفع هذه الإيرادات من مدخراتهم فهذا يعني ان مستوى استهلاكهم بقي على ما هو عليه والنتيجة تبقى ارتفاعا في مستوى الاستهلاك القومي. اما إذا كانت هذه الإيرادات مأخوذة من حصة الاستهلاك الفردي في هذه الحالة سوف يسهم بتقليل مستوى الاستهلاك القومي.

أسئلة للمراجعة:

١. أبحث في أثر النفقات الإنتاجية على الإنتاج القومي من زاويتي الدولة المنتجة والاعانات.
٢. ما هو الأثر التوسعي والانكماشي للنفقات العسكرية على الإنتاج القومي؟
٣. ناقش بإيجاز أثر الإعانات على الاستهلاك القومي.
٤. علل ما يأتي: -

- يوجد أثر للنفقات العسكرية على ميزان المدفوعات.
- إن قيام الدولة بتقديم الإعانات لذوي الدخل المحدود يسهم بزيادة الطلب الكلي.